بسم الله الرحمن الرحيم

مستقبل النهضة: بين مخاطر التمديد وفرص التداول

انطلقت الحركة في الإعداد لمؤتمرها الحادي عشر بناء على قرار مجلس الشورى في دورته الاربعين المنعقدة يوم 2020/06/27 القاضي بإنجاز المؤتمر قبل موفى السنة الحالية (2020). وقد بدأت لجنتا الإعداد المادي والمضموني منذ أيام الأعمال التحضيرية. يأتي ذلك في سياق وطني صعب، سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية. وهو وضع زادته جائحة كورونا تعقيدا ودقة. ويعلق أبناء الحركة على هذه المحطة المهمة آمالا كبيرة. حيث يتطلعون لتطوير حركتهم وتجديدها بما يجعلها أقدر على أداء دورها الوطني.

يمثل هذا المؤتمر منعرجا حاسما ومفصليا في تاريخ الحركة والبلاد. وهو كذلك لأنه يضع التحديات المرتبطة بالشأنين الداخلي / الحزبي والوطني / التونسي جنبا إلى جنب الشيء الذي يؤكد وثوق الارتباط بين المستويين، فبقدر ما تكون حركة النهضة متماسكة وقوية وموحدة يكون أداؤها السياسي الوطني أنجع وأفضل. وبقدر النجاح في التوافق الداخلي وتحقيق التداول القيادي بقدر ما يكون النجاح في اعادة بناء التوافق الوطني وتهدئة المناخات المتوترة في البلاد على أسس متينة.

وقد اثبتت التجربة التي اعقبت الثورة ان الحركة أدت دورًا محوريا في مسار بناء الديمقراطية، وذلك بفضل جهود أبنائها وأنصارها وحكمة قيادتها. غير أن ذلك لا يحجب النقائص والاخلالات التي بدأت تتجلّى بوضوح بعد الانتخابات البلدية وخصوصا التشريعية والرئاسية لسنة 2019. وهو ما أدى إلى تراجع سياسي بيّن زاده الإيغل في التكتيكات اضطرابا وتوتّرا، إضافة إلى بروز مؤشرات تنذر بمخاطر تهدد تماسك الحركة ووحدتها كما تهدد قيمتي الحرية والديمقراطية كمكسبين أساسيين للثورة.

ليست النهضة اليوم بمنأى عما يتهدد كل الكيانات جراء تراكم الأخطاء التي أدت الى التراجع الملحوظ في خزانها الانتخابي، والشلل الذي تعيشه المؤسسات ومختلف الهياكل المحلية والبلدية والجهوية والمركزية. يضاف الى ذلك الاستنزاف المتواصل لأرصدتها القيادية والانسحابات المتكررة لثلة من القيادات والرموز التاريخية الوازنة بعد المؤتمر العاشر.

تحتاج تونس الى نهضة موحدة ومتجددة فكرا وقيادة تشكل نموذجا حيا في ممارسة الديمقراطية وتتحمل المسؤولية في إدارة أوضاع البلاد والتصدي لمشكلاتها الهيكلية. ولا يحصل ذلك الا في ظل مناخات خالية من التجاذبات والاصطفافات.

ومن اوكد شروط نجاح المؤتمر وتحقيق اهدافه في التجديد المضموني والهيكلي وفتح افاق المستقبل هو ضمان تحقيق مبدا التداول القيادي في رئاسة الحركة مع المحافظة على دور رئيسها وأبرز مؤسسيها وتطويره وذلك للأسباب التالية:

أولا: التداول قيمة وآلية:

1 – التداول يمنع الاستئثار بالسلطة ويحول دون مركزتها، ويحقق التنوع والتجديد في القيادات والبرامج.

2 - التداول سنة مهمة تساعد على احياء الفكرة وتجدد المشروع: الانتقال من قيادة تاريخية زعاماتية الى تجربة جديدة قوامها المؤسسات والعمل الجماعي، تعطي نفسا جديدا وتفتح آفقا واسعة لإحداث قيمة مضافة وتجسد حقيقة الانعطافة الاستراتيجية التي نصت عليها لوائح المؤتمر العاشر.

3 - التداول القيادي يدعم وحدة الحركة ويقوّي تماسكها ويحيي فكرها ويعزز منسوب الثقة داخلها، ويجنّبها مخاطر التصدع والانقسام. جدير بالتذكير انه من النلحية التاريخية، لم يحدث التداول في حركتنا الا اضطرارا ويمثّل تحقيقه في هذا المؤتمر سابقة تاريخية مهمة.

4 - التداول القيادي يساعد على بلورة منوال نهضوي بدأ بالتأسيس لنموذج توافق وطني يشاد به في الاوسط الدولية وجب استكماله بتوافق حزبي داخلي جوهره التداول.

5 - التجارب المقارنة في الدول والمنظمات والاحزاب تؤكد اهمية التداول في تحقيق النجاعة والفاعلية. ولا عبرة في القول بصلاحيته للدول دون الاحزاب.

6 - التداول أساس من أسس التعاقد الجماعي داخل الحركة منذ المؤتمر الثامن. وقد تأكد هذا الأسلس في المؤتمر التاسع ثم العاشر بالتنصيص عليه في دستور الحزب (النظام الاساسي) فأصبح مبدأ دستوريا حزبيا لا خلاف حوله.

7 - التداول لختبار فعلي لمدى ديمقراطية الحركة والتزام قيادتها به. انه التكريس الحقيقي لنموذج الحزب الديمقراطي الوطني. فنحن نستقبل مرحلة التحول من قيادة الزعيم المؤسس الى المؤسسة القائدة. وهي مسؤولية تاريخية ملقاة على عاتق كل قيادات الحركة وأبنائها وعلى رأسهم الاستاذ راشد الغنوشي. كما انها اختبار ديمقراطي للجميع.

8 - التداول ينسجم مع السياق الوطني العام الذي يثمّن قيم التجديد والتغيير ويبدي حسلسية عالية جدا ضد التمديد والتأبيد. إنه سيق ما بعد الثورة حيث يسود مزاج شعبي يرفض التلاعب بالدستور ويستهجن التشريع للرئاسة مدى الحياة. وهو ما يفترض انفاذ الفصل 31 من دستور الحزب (النظام الاسلسي).

9 - التداول القيادي رسالة قوية تؤكد احترام القانون شكلا ومضمونا. إن احترام العقود والقوانين هو ارفع درجات الوعي المدني والسياسي وأرقى مستويات الحس الحضاري وهو قيمة دالة على رفعة الوعي وسموّه.

10- التداول القيادي يعزز من مصداقية شخصية رئيس الحركة ورصيده التاريخي الذي ما فتئ يؤكد في كتاباته واسهاماته على معاني التداول والتغيير والتجديد. التجديد المطلوب في كافة هياكل ومؤسسات الحركة وليس فقط في قيادتها.

ثانيا: مخاطر التمديد وتغيير القانون:

وبالمقابل، فإنّ العمل على تغيير القانون الداخلي لتمكين رئيس الحركة من البقاء في الرئاسة لدورة جديدة تحت ذريعة "المؤتمر سيد نفسه"، سيكون أمرا بالغ الضرر على جميع الأطراف. وفي مقدمتها رئيس الحركة، ويؤدي الى العديد من المخاطر نذكر منها ما يلي:

1 ـ التمديد ينسف المصداقية الأخلاقية للحركة. فتغيير الدساتير والقوانين لتمكين الرؤساء والحكام من مواصلة البقاء في السلطة هو فعل من طبائع الاستبداد والحكم الفردي الذي قامت عليه ثورة 14 جانفي. بل انه يؤدي الى تآكل رصيد المصداقية الذي تتمتع به الحركة.

2 ـ التمديد رسالة سيئة تضرب الصورة الايجابية الخارجية للحركة في العمق: إنّ التمادي في سدّة القيادة زمنا طويلا من شأنه أن يعود بالحركة والبلاد الى مقولة "الرئاسة مدى الحياة" التي ارتبطت بمرحلة ما قبل الثورة عبر تعديل الدستور وتطويع القانون للاستمرار في سدة الحكم. فهل يعقل أن نسير على خطى هذه السنة السيئة التي ناضلنا ضدها طويلا!؟

3 ـ التمديد يؤدي الى الانقسام والتشرذم وذهاب الريح (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم). وهو ما سوف يحدث زلزالا في صفوفنا الداخلية لا تحمد عقباه. وسيخلف مناخا يشوبه التوتر والتنازع.

4 ـ التمديد يشرع لإضعاف الحركة ويبرر للمزيد من الانسحابات، كما يفقد الثقة فيها ويسهم في اضعافها وتخلي أبنائها عنها.

5- التمديد يضر بالوضع الديمقراطي بالبلاد ويقدم مثالا سيئا للأحزاب. فهو يعبر عن فشل ذريع في امتحان الديمقراطية، ويشجع على استهداف المنظومة الحزبية ويغذي النزعات الشعبوية الداعية الى اقصائها وابطال دورها في المشهد السياسي العام.

6 ـ شعار " المؤتمر سيد نفسه " هو كلمة حق لا خلاف حولها لأنها ترمز الى حرية الارادة الجمعية للمؤتمرين واهليتهم وولايتهم المطلقة. ولكنها كلمة حق يراد بها باطل. فإرادة المؤتمرين مطلقة فيما وقعت إنابتهم في التقرير بشأنه من قضايا وما تمّ التوافق حوله. والباطل في هذه المقولة هو خلفية الذهاب للمؤتمر بقضية محسومة قانونا مذمومة عقلا ونقلا ومصلحة. وطرحها والمغالبة من أجل إنفاذها يهدد وحدة الحركة ويفوت عليها فرصة التجديد والتطوير.

7 - التذرع بعدم وجود البديل المؤهل لرئاسة الحركة هو حجة لا أصل لها في تاريخ الاجتماع السياسي لاعتبارات كثيرة اهمها ان التأهل القانوني مضبوط بشروط نص عليها دستور الحزب اما التأهل السياسي والاقتدار القيادي فهو عملية نسبية ومكتسبة ولجل قيادات الحركة منها نصيب قابل للتطور.

وفضلا عن ذلك، هل يعقل ان نتحدث عن حركة عريقة راكمت خبرة وتجربة ثرية طيلة خمسة عقود ثم نقول إننا نفتقد إلى بديل عن القيادة الحالية!؟ ألا ينطوي هذا القول على تناقض وعدم احترام لكفاءات الحركة وثرواتها البشرية؟

8 - التذرع بأن رئيس الحركة ضمانة لوحدتها ينطوي ايضا على مغالطة. وذلك بربط وجود رئيس الحركة تحديدا في رئاستها، اذ يمكن له ان يكون عنصر توحيد للحركة، بل من واجبه ان يكون كذلك، دون الوقوع في محذور التمديد وتحوله الى تهديد فعلي لوحدتنا. ولقد مرت الحركة بظروف المحنة وحافظت على وحدتها دون وجود مباشر او حضور قريب وميداني لقيادتها.

9 - التذرع بالطموح السياسي والدور الوطني الذي يتطلب وجود رئيس الحركة في موقع رئاستها هو امر لن ينتفي بإنفاذ التداول بل قد يتطور ويزيد دون الحاجة الى جعله حكرا عليه دون غيره.

10- التذرع بان التداول فيه الغاء لدور رئيس الحركة: جدير بالذكر التأكيد على انه لا غنى للحركة عن رئيسها. وهي في حاجة الى استمرار دوره. وهناك تجارب احزاب عريقة في العالم تقدم لنا نماذج يمكن الاستفادة منها. فيمكن ان يكون لرئيس الحركة دور في اي موقع اخر من مواقع الإفادة مما يستقر عليه التقدير العام.

إن التخفف من الدور الحزبي يتيح فرصة دعم واسناد أكثر نجاعة وأريحية. كما أن التفرغ للدور الوطني في موقع المسؤولية الحالية في رئاسة البرلمان او في مواقع اخرى يؤمّن لرئيس الحركة الحالي قدرة أكبر على الفعل ويفيد الحركة أكثر. وبإمكاننا ان نهتدي إلى الانسب من الصيغ ليكون هنك دور غير موقع الرئاسة وذلك ضمن رؤية هيكلية جديدة تحد من مركزة السلطة لدى رئيس الحركة وتمأسس أدوار غيره وفق صلاحيات وعلاقات يتولى تحديدها وتنظيمها دستور الحزب دون تشتيت او تفكيك لسلطة القرار.

لهذه الأسباب جميعها، فإننا نحن الموقّعين أدناه من أبناء الحركة، ومن منطلق حرصنا على نجاح هذا المؤتمر والحفاظ على مصداقية رئيس الحركة نفسه وتاريخه ومكانته ومن منطلق نصحنا له بأمر الرسول الكريم في قوله صلى الله عليه وسلّم "الدين النصيحة"، نطالبه بالإعلان الصريح عن عدم ترشحه واحترام الفصل 31 من النظام الأساسي باعتباره مبدأ دستوريا أعلى، تحقيقا للتداول القيادي وفسح المجال لقيادة جديدة، حتى تتجه الاهتمامات والمشاغل إلى مضامين المؤتمر بالإثراء والإغناء، وأن يكون هو عونا فاعلا على ذلك.

نأمل ان يحظى هذا الطلب بتفاعل إيجابي من رئيس الحركة فيحفظ له التاريخ ذلك وتكسب منه الحركة والمشروع والبلاد مكسبا كبيرا. كما نأمل ان لا يتجاوز هذا التفاعل الايام القليلة القادمة حتى نضمن توفير المناخ الأفضل لإنجاح المؤتمر ويتحمل الكل مسؤوليته التاريخية.

نشهد الله تعالى أننا ما قلنا بهذا الرأي وما نقف هذا الموقف إلا إخلاصا لله تعالى وحرصا على مصلحة الحركة والبلاد، نداء للواجب وصرخة للإنقاذ وإبراء للذمة ودعوة للإشهاد، والله على ذلك شهيد.

والله الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل.

الموقعون:

(قائمة ب 100 من أعضاء مجلس الشورى وأعضاء التنفيذي والكتلة وأعضاء المكاتب المركزية ورؤساء الشورى الجهوي والكتاب العامين الجهويين وشخصيات اعتبارية)

قائمة الموقّعين على " عريضة المائة "

الأستاذ سمير ديلو

عضو الكتلة بالبرلمان

نورالدين العربلوي

رئيس المكتب السياسي

آمال عزوز

عضو مجلس الشورى

فتحي العيادي

عضو الكتلة بالبرلمان

عماد الحمامي

عضو المكتب التنفيذي

منية ابراهيم

عضو مجلس الشورى

الدكتور محمد النوري

عضو مجلس الشورى

جميلة الكسيكسي

عضو الكتلة بالبرلمان

الدكتور عبد اللطيف المكي

عضو مجلس الشورى
محسن النويشي
عضو المكتب التنفيذي
الدكتور عبد المجيد النجار
عضو مجلس الشورى
محمد بن سالم
عضو مجلس الشورى
كمال نابي
عضو مجلس الشورى
الدكتور زياد الدولاتلي
عضو مجلس الشورى
معز بلحاج رحومة
عضو الكتلة بالبرلمان
أسامة الصغير
عضو الكتلة بالبرلمان
الدكتور محسن السوداني
عضو مجلس الشورى

محمد زريق
عضو الكتلة بالبرلمان
محمد القلوي
عضو المكتب التنفيذي
فخرالدين شليق
عضو المكتب التنفيذي
ناجي الجمل
عضو الكتلة بالبرلمان
عبد الله الخلفاوي
عضو المكتب السياسي
آمنة بن حميد

عضو الكتلة بالبرلمان

توفيق الزايري

عضو الكتلة بالبرلمان

رباب بلطيف

عضو الكتلة بالبرلمان

الطاهر بوبحري

عضو مجلس الشورى

مريم بن بلقاسم

عضو الكتلة بالبرلمان

نسيبة بن علي

عضو الكتلة بالبرلمان

صلاح بن عبد الله

عضو مجلس الشورى

العربي القاسمي

عضو مجلس الشورى

الدكتور احمد الابيض

عضو مجلس الشورى سابقا

بنعيسى الدمني

عضو مجلس الشورى سابقا

حمدي الزواري

عضو مجلس الشورى

التومي الحمروني

رئيس مجلس شورى جهوي

جلال الورغي

عضو مجلس الشورى

جوهرة التيس

عضو مجلس الشورى

ليلى الوسلاتي

عضو مجلس الشورى

الحبيب اللوز

عضو مجلس الشورى

عبد الرؤوف النجار

عضو مجلس الشورى

الدكتور محمود جاب الله

عضو مجلس الشورى

بشير خذري

عضو مجلس الشورى

الدكتور الحبيب بريبش

عضو مجلس الشورى

آمنة الدريدي

عضو مجلس الشورى

الحبيب دريس

كاتب عام جهوي

حسام الدين التعبوري

عضو مجلس الشورى

حسين الجندوبي

عضو مجلس الشورى

الدكتور احمد النفاتي

مشرف الإطارات بالخارج

فاطمة المثلوثي

رئيس شورى جهوي

خالد جراد

عضو مجلس الشورى

دانيال زروق

عضو مجلس الشورى

رفيق غربال

رئيس شورى جهوي

رضا الدريدي

كاتب عام جهوي

سليمان الشعباني

عضو مجلس الشورى

سهيل الشابي

عضو مكتب مركزي

سالم مبارك

كاتب عام جهوي

ساسي الماي

عضو مؤسس

سمير بن عطية

كاتب عام جهوي

صالح الدريدي

كاتب عام جهوي

الأستاذ طارق الرزقي

عضو مجلس الشورى

الدكتور عارف معالج

عضو مجلس الشورى

الدكتور على العشي

عضو مجلس الشورى

الدكتور علي بن عون

عضو مجلس الشورى

عبد الفتاح مقدولي

عضو مجلس الشورى

عبد الله الدريدي

عضو مجلس الشورى

عبد الرزاق القصير

رئيس مجلس شورى جهوي

الدكتور عبد الستار رجب

عضو مجلس الشورى

عبد المجيد الكلاعي

عضو مجلس الشورى

عبد الرؤوف الماجري

عضو مجلس شورى سابقا

علي النفاتي

كاتب عام جهوي

عماد منصور

كاتب عام جهوي

عمر بن علي

كاتب عام جهوي

فتحي الناعس

عضو مجلس الشورى

الفيتوري بالريش

عضو مجلس الشورى

الأستاذ فوزي الونيني

كاتب عام جهوي

كمال بن رمضان

عضو مجلس الشورى

الدكتور محمد بن نصر

عضو مجلس الشورى

كمال الحجام

عضو مجلس الشورى

كمال بنور

عضو مجلس الشورى

كمال بن عمارة

عضو مجلس الشورى

الدكتور لطفي العمدوني

عضو مجلس الشورى

الدكتور محمد بن نجمة

عضو مجلس الشورى

احمد الريلحي

عضو مجلس الشورى

مقداد العرباوي

عضو مجلس الشورى

محمد عون

عضو مجلس الشورى

منتصر زنايدية

عضو مجلس الشورى

محمد الملوحي

رئيس شورى جهوي

منيرة حقي

عضو مجلس الشورى

نزار حبوبي

عضو المكتب السياسي

نورالدين العماري

عضو مجلس الشورى

الهادي زين العابدين

عضو مجلس الشورى

الهادي صولة

عضو مجلس الشورى

الهادي بريك

عضو مجلس الشورى سابقا

هيثم شطورو

عضو مجلس الشورى

الدكتور هشام بن يونس

عضو مجلس الشورى

وليد البناني

عضو مجلس الشورى

يوسف الفقير

عضو مجلس الشورى

الأستاذ ياسين بن سالم

كاتب عام جهوي

يونس الجويني

كاتب عام جهوي

عبد الرؤوف البدوي

عضو مجلس الشورى

الزبير الشهودي

عضو مجلس الشور